الفضـاء الجامعـي بين التأصيـل والتحديث

بَعـلي محمد[1]

مقدمـــة:

أكدت معظم الدراسات وفقا لمتغيرات القرن الحالي الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، إلى تعقد المجتمع لاسيما بعد أن تعددت وتنوعت فروع العلم الدالة بصورة مستمرة، والملِحة على ضرورة التعرف على أسباب حدوث الزيادة المستمرة للمشكلات، وطبيعة انعكاساتها على الفرد والمجتمع. وهذا بحتمية دراسة العلاقة بين التعليم والتنمية لمعرفة مدى التأثير الذي يمكن أن تحدثه المعرفة في عملية التنمية الشاملة، على أساس أن كل من العلم والتنمية وجهان لعملة واحدة يصعب الفصل بينهما، وهدا من خلال الاهتمام بإستراتيجيات ومخططات تعليمية نظرية وتطبيقيه تتماشى ومتغيرات المجتمع.

إذاً تبدو العلاقة الجدلية واضحة بين الجامعة والمجتمع على أساس أن تطور المجتمع وظهور الحاجة المتجددة فيه توجِب آليات لتحقيق برامج تعليمية في المنظمات والمؤسسات الفاعلة في كافة القطاعات المجتمعية بدون استثناء لاسيما الجامعة كفضاء بحثي تسعى إلى الموائمة بين التراث الحضاري والمنظور المستقبلي لأجل الحفاظ على القيم والموروث الثقافي المميَز.

ونظراً لكون الجامعة الجزائرية من بين أهم مؤسسات التعليم في المجتمع، والتي تسعى إلى تحقيق التنمية وتفعيل البحث العلمي من خلال تطوير وتعديل البرامج والمناهج التعليمية التي تتماشى ومتطلبات الفرد واحتياجات الواقع الآني والمستقبلي مع التمسك بالقيم من أنماط سلوكية سواءً للأستاذ والطالب وتزويدهم بخبرات التي تمكن كليهما من خوض غمار التغيرات الاجتماعية اللاحقة بهم، سنحاول من خلال هذه المداخلة تسليط الضوء على الفضاء الجامعي بين التأصيل والتحديث، من خلال التطرق أولاً إلى تحديد المفاهيم مثل القضاء الجامعي، التأصيل، التحديث ثم التعرض ثانيا إلى الموائمة بين إستراتيجية الجامعة في التغيير والإطار الفكري العام للمجتمع من خلال التركيز على الفكر قي عملية إنتاج المعرفة، والإنسان كرأسمال بشري من خلال تثمين دوره قي عملية التنمية، وبعدها التطرق إلى حاجات التغيير (متطلباته) وحتمية الاتساق (التكيف)، وأخيراً خاتمة.

---

[1] – أستاذ بقسم علوم الإعلام و الاتصال ، كلية العوم الاجتماعية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغـانم.

أولاً: الفضـاء الجامعي:

يمكنني الإشارة بداية لمفهوم الجامعة في التشريع الجزائري (وفق للمرسوم رقم 83-544 المؤرخ في سبتمبر 1983 والمتضمن القانون الأساسي للجامعة. وكدا المرسوم التنفيذي رقم 98-253 المؤرخ في 17 آوت 1998 المعدل للمرسوم المذكور أعلاه) الذي تم تعديله بالقانون رقم 08-05 مؤرخ في 16 صفر عام 1429 الموافق ل 23 فبراير سنة 2008.[2]

حسب ما ورد في المادة 02 من القانون ذاته :

تنشأ الجامعة بمرسوم تنفيذي على اقتراح من الوزير المكلف بالتعليم العالي وتتكون الجامعة من كليات .

وإذا كان من البديهي أن الجامعة البنية العليمة الأساسية في الدولة الجزائرية، إلا أن عملها الأساسي يرتكز على العلمية التدريسية، وتشارك بشكل متواضع وهامشي في عملية البحث العلمي والتطوير التقني، بحيث تضطلع الجامعة الجزائرية بمجموعة من المهام والوظائف المنوطة بها، وعلى رأسها :

- تكوين رأس المال البشري.
- المساهمة في التقدم الاقتصادي ، حفظ التراث الوطني... .

غير أن الفضاء العام يمكن أن نحصره فيما يلي:

1- التدريس: كان التدريس الوظيفة الأولى والوحيدة عند نشأة الجامعات، تلك الوظيفة التي أجمع على أهميتها كل من الممارسين والمنظرين على حد سواء، مما جعل الجامعات توظف كل إمكاناتها المادية والبشرية المتاحة من أجل تحقيق هدا الهدف، لدا فإن مؤسسات التعلم الجامعي ركزت جل اهتماماها مند بداية مسيرتها التاريخية – حتى الربع الأخير من القرن التاسع عشر –، على النوعية في التعليم....، وقد كان ينظر إلى الأستاذ الجامعي، على أنه مدرس المقام الأول وليس باحثاً، ولدلك وصف أستاذ الجامعة أنداك بأنه معلم العالم، دو المعرفية العليمة والواسعة والفكر المستنير، الذي يتمتع بقدر كبير من الاحترام والتقدير في الوسط الجامعي، وفي المحيط الاجتماعي، كما لم يكن معيار تميز الأستاذ الجامعي في دلك الحين هو إنتاجه من الأبحاث المنشورة في مجلات علمية محكمة، وإنما كان معيار التميز هو مدى كفاءة وفعالية أستاذ الجامعة في قاعة التدريس، وما يتعلمه مع طلابه من معرفة وفكر وأخلاق وسلوك .

2- **البحث العلمي:** أصبح البحث العلمي في هذا العصر، يشغل حيزاً كبيراً من وقت وجهد وفكر أساتذة الجامعات، والمسئولين في جميع الأوساط الأكاديمية دون استثناء، لأن مكانة عضو هيأة التدريس العلمية، أصبحت مرتبطة ارتباطاً وثيقا بالبحث والنشر والتأليف، هذا فضلاً عن دور البحث العلمي في تزويد عضو هيأة التدريس بالمعلومات والمعارف المتنوعة وتحسين مستوى أدائه وتقدمه المهني ، كما يمثل مورداً مهما من موارد تمويل

---

[2]- جمال العيفة، الجامعة الجزائرية في ظل التشريعات الجديدة أي دور تنموي، مجللة العلوم الاجتماعية والانسانية، التواصل تصدرها جامعة باجي مختار عنابة – الجزائر، عدد 22، سبتمبر 2008 ، ص ص 94 95.

المعلومات، نظير ما تقوم به الجامعات من مشروعات بحثية، لصالح قطاعات المجتمع المنتجة، ويؤدي البحث العلمي مجموعة من الوظائف أبرزها :

- البحث العلمي عامل أساسي في إنتاج المعرفة وتجديدها وتطويرها .
- البحث العلمي أساس المكانة والتميز، ومن خلاله تتفاضل الجامعات.
- البحث العلمي أساس ترقية وتميز عضو التدريس بالجامعة.
- البحث العلمي احد مداخل التنمية المهنية لأعضاء هيأة التدريس.

3- **خدمة المجتمع** : تقوم الجامعات بدور أساس في تنمية المجتمع، تنمية شاملة سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وتربوية ، فالجامعات تقدم خدمات في كافة المجالات ولكافة الأفراد والمنظمات، من خلال إعداد رأس مال البشري، باعتباره أهم مقومات التنمية والتطور في المجتمع، ومتابعة تدريب وتأهيل الأفراد في مهنهم، بهدف تجديد أفكارهم ومعارفهم، وتزويدهم بكل جديد في مجال عملهم، فالجامعات منوطة بتحسين مستوى معيشة الأفراد، وبحل مشكلاتهم تحسين نوعية الحياة التي يعيشونها.[3] رعاية للمصلحة المشتركة على الأفراد بالسوية ويعبر عنها علماء الفقه الإسلامي بالمصلحة التوعية، فالعامل الأساسي الذي منه توجد العلاقة بين الأفراد... هو رعاية المصلحة العامة لكافة المجتمعات أو اتخاذ النظم المقررة من قبل المشروع ذاوي القانون الوضعي والعرفي.[4] ولتفعيل هدا الفضاء والحرص عليه وعلى جودته ينبغي إبراز بعض جوانبه التي ينبغي التركيز عليه:[5]

- جودة مستوى العاملين التي تفترض مكانة اجتماعية ومالية لائقة توفر لهم وحوافر تشجع الباحثين على البحث الاجتماعي المشترك.

- جودة مستوى البرامج حتى تتلاءم مع كل ما هو عصري ومطلوب ومتجدد، مع ضرورة التركيز على التخصصات في مجال التكنولوجيا المحورية التي ذكرها نبيل على في كتابه – الفجوة الرقمية – والتي تمثل حالياً أهم فروع التكنولوجيا العالية .

- جودة مستوى الطلاب الدين يشكلون المادة الأولية للتعليم العالي، مع الحرص على تطبيق معايير الجدارة والتفوق، مع الحرص على التوازن بين الشعب العلمية والشعب الأدبية.

- الموقع الجغرافي القريب من أوربا أحد مراكز الإشعاع العلمي، الذي يتطلب مزيدا من التعاون والتنسيق بغرض الاستفادة من التطور التكنولوجي.

- فرص الاستثمار المتوقعة في الجزائر والتي يسمح بإقامة مؤسسات ومشاريع اقتصادية، يمكن ربط الجسور بينها وبين الجامعة.

---

[3]- جمال العيفة، الجامعة الجزائرية في ظل التشريعات الجديدة أي دور تنموي، مجللة العلوم الاجتماعية والانسانية، التواصل تصدرها جامعة باجي نختار عنابة – الجزائر، عدد 22، سبتمبر 2008، ص 96.

[4]- محمد محمد طاهر ال بشير الحاقاني، علم الاجتماع بين التغير والثابت، حكم1، دار ومكتبة الهلال، بيروت 1987، ص 27 .

[5]- جمال العيفة، النفس المرجع، ص 113.

– وفرة الهياكل والبنى الأساسية من جامعات ومراكز جامعية ، وهو ما ليس متوفرا في العديد من الدول .

– حداثة العديد من ميادين البحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، حيث أن المجتمع الجزائري غير مدروس بشكل كاف، مما يوفر ميادين بحث جديدة.

ثانياً : التأصيـل

عندما كون الإنسان حضارة كانت تلك الحضارة في مراحلها الأولى بنظامها التقني المتواضع تعيش في أحضان الدين بحيث إدا ما ازدادت حضارة ازدهاراً ازدهر بالتالي نظامها الديني، لدلك يمكن القول بأن الحضارات في مراحل نموها الأولى لا تزدهر إلا في أحضان نظام ديني، وأنه بانتهاء أو زوال هذه الحضارة يزول بالتالي نظامها الديني وتوضح هده العلاقة أن الدين كان يشكل الحضارات ويحدد مسار تقدمها.[6]

وكانت الحضارات الأولى شاهدة على إدراك الإنسان للزمن، فقد ترك المصريون القدماء أثارهم من أحجار الجرانيت الوردي الصلبة والتي تبقى دهورا طويلة ولا تنفى بسهولة، إدراكا منهم بوجود زمن مستقبلي طويل قادم، وتركوا نقوشهم بكتابة هيروغليفية منحوتة فوق هده الصخور الصلدة فصنعوا بذلك التاريخ وتبعهم الإغريق، فصنعوا آثارهم من الرخام الأبيض الصلد لتبقى هي الأخرى شاهدة على حضارتهم العظيمة عبر العصور، لذلك فان الإنسان القديم لاحظ مجتمعه المتغير، فقد كان مختلط مع مصطلحات أخرى مثل " التطور Evaluation، التقدم Progress، والتنمية dévelopement، والنمو Growth هده المصطلحات بدأت العلوم الاجتماعية تميز بينها مع بداية هدا القرن، فأصبح من غير الجائز الخلط بينهما مع الدراسة والأبحاث، ومند ذلك وضع **وليم اوغبرن** – William Ogbern – كتابه المعرفة **التغير الاجتماعي** عام 1922".[7] وبدلك الدراسات منهجاً علمياً وتتابعت بعد دلك بشكل ملحوظ، فكثرا ما استخدم مفهومي التغير والتطور كما لو أنهما يدلان على المعنى نفسه، والواقع أن مفهوم التطور " شهد انتشاراً واسعاً في الحقلين البيولوجي والاجتماعي مع نظرية داورين. وكان تطبيقها على يد **هربرت سبنسر** بالمقارنة بين الكائن الحي والمجتمع والدلالة على الاشتراك في النمو وتمايز الوظائف بينهما"،[8] غير أن التطور العضوي يسير في خط مستقيم بينما التطور البشري يسير في عدة خطوط وذلك على حسب العوامل الاقتصادية والسياسة والثقافية. وهو ما أدى إلى صرف النظر عن نموه التطوري كمفهوم مشابه للتغير في العلوم الاجتماعية. ويبين **جون ديوي** "أن سبب هدا الخلط راجع إلى آن المجتمع الإنساني قد ظل لفترات طويلة في حالة من الاستاتيكية ساعدت العزلة بوقف الاتصال والتواصل مع المجتمع الأخرى، حتى جاء المجتمع المتقدم ب"ثورة من التفاعل المعلوماتي وانتقالها إلى الديناميكا والتي تعتبر عند البعض تقدماً، فالتقدم لا يتوفر على البعد الموضوعي بالمعنى التقليدي للكلمة، باعتبار ها تحمل المعنى ألقيمي والأخلاقي

---

[6]– عبد الحليم رضا عبد العال ، التغير الاجتماعي وهيكلة المجتمعات المعاصرة ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، 2005، ص 11.

[7]– عبد الغنى عماد، سوسيولوجيا الثقافة – المفاهيم والإشكاليات...من الحداثة إلى العولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت– لبنان، ط2006/1، ص 189.

[8]– عبد الغنى عماد، نفس المرجع، ص 189.

المتأثر بالمعني الذاتي للدارس، بينما التغير يوصف كما هو كائن فعلاً وليس كما يجب أن يكون".[9] وبدلك لم يعد يعيش في حاضره فقط بل تطلع لمعرفة ماضيه ولرسم مستقبله قدر إمكانه، ويعتبر إدراكه للزمن شرطا أساسيا لتدعيم فكرة أن ما حوله من بيئة طبيعية واجتماعية عرضة للتغير، إذ إن التغير لا يدرك تماما إلا إذ حددت معالمه عبر فترات زمنية متعاقبة واضحة متأصلة .

ونجد العالم إبن خلدون في العقل التجريبي وكيفية حدوثه " وقد يسهل الله من البشر تحصيل دلك في أقرب زمن التجربة، إذ قلد فيها الآباء والمشيخة والأكابر، ولقن عنهم ووعى تعليمهم، فيستغني عن طول المعاناة في تتبع الوقائع واقتناص هدا المعنى من بينه. ومن فقد العلم بدلك والتقليد فيه أو عرض عن حسن إستماعه وإتباعه، طال غناؤه في التأديب بدلك، فيجري في غير مألوف ويدركها على غير نسبة، فتوجد آدابه ومعاملاته سيئة الأوضاع بادية الخلل، ويفسد حاله في معاشه بين أبناء جنسه. وهدا معنى القول المشهور – من لم يؤدبه والده أدبه الزمان – وهدا هو العقل لتجريب،[10] وهو يحصل بعد العقل التمييز الملقن بأصالة الفكر الشجي بالتراث والبعد الديني المرتكز على الحكمة والصواب.

ويرى مالنوفيسكي أن أحسن وصف لأية ثقافة يجب أن يقوم على معرفة نظمها الاجتماعية وتحليل هده النظم التي تتألف فيها هده الثقافة، سواء كانت بدائية أو حديثة، ويمكن تحديدها بتسعة نظم هي النظم: الأسرية – التربوية – الدينية – الأخلاقية – الجمالية – اللغوية – الاقتصادية – القانونية – السياسية.[11] وكما يشير سمنر إلى أن التأصيل يمثل نظاما ضخما للعادات يشمل الحياة كلها، ويخدم جميع مصالحا، فهو يحمل في ذاته عناصر تبرره من تقليد واستعمال واعتياد وتحميه روادع روحية...، والتي لا تلبث أن ترتقي فتصبح مبادئ للحق والصواب.[12]

فالعلاقة الاجتماعية بين صفوف الأفراد الدين تضمهم العادات والتقاليد القديمة، تنتشر بينهم المحبة والصفاء والوداد...وبيان الأخطاء غير المباشرة ومقارنتها مع الوعي الفكري في الزمن المتأخر وعندها نجد الحياة لها تضاريسها الخاصة، إذ يختلف كل قطر عن القطر الآخر وكل مناخ عن مناخ الثاني وكل زمان عن الزمن الذي بعده، وقد يقع الاختلاف في الزمن نفسه فكيف بأزمان المتباعدة مع بعد القرائن.[13] إن مشكلة التاريخ يمكن أن

---

[9]– عبد الغنى عماد، نفس الرجع السابق، ص 190 .

[10]– عبد الرحمن بن خلدون تحقيق ابي عبد الرحمن عادل بن سعد مقدمة ابن خلدون الدار الدهبية للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة، 2006، ص 209

[11]– عبد الغنى عماد، سوسيولوجيا الثقافة – المفاهيم والإشكاليات...من الحداثة إلى العولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت – لبنان، ط1/2006، ص 91 .

[12]– عبد الغنى عماد، نفس المرجع، ص 164.

[13]– محمد محمد طاهر ال بشير الحاقاني، علم الاجتماع بين التغير والثابت، حكم1، دار ومكتبة الهلال، بيروت 1987 ، ص ص 25 27 .

تتصور بطريقتين، فإما أن نحلها في نفس الفرد ذاته، ناظرين إلى ما يغير ذاته الإنسانية، وإما أن نحلها في نطاق ما يحيط به، ناظرين إلى ما يغير إطاره الاجتماعي.[14]

ثالثاً: التحديث

مند بداية السبعينات والانتقادات توجه إلى الجامعة نظراً لإخفاقها المستديم في القيام بأهم الأدوار الوظيفية التي أنشئت من أجله، ألا وهي تنمية المجتمع وتحديثه، بل إن هده الانتقادات لم تأتي من خارج الجامعة بل من أكاديميين وباحثين وعاملين داخل الجامعة ذاتها،[15] ومن هنا يجب التميز بين التحديث ومفاهيم التغير الاجتماعي والتنمية الاجتماعية والتصنيع. ونجد أن **بوسوكوف** "يميز بين التغير الاجتماعي والتنمية الاجتماعية – التحديث – فالأول يؤدي إلى تنوعات في البناء الاجتماعي، بينما الثاني يتضمن حُكماً على الرغبة في التغير، فالتغير الاجتماعي يفترض معنى موضوعياً بينما التنمية الاجتماعية تحمل معاني ذاتية"،[16] ويضيف **هوروفيتز**" تصورا دقيقا للتنمية فقد فرق بوضوح بينها وبين التصنيع والتغير والتطور الاقتصادي والديمغرافي .فالتصنيع يشير إلى الاختراعات التكنولوجية والآلية. بينما تتضمن التنمية التغير في العلاقات الإنسانية وفي المركز الاقتصادي والسياسي التي يتصل فيها الفرد بغيره، بغض النظر عن مستوى التصنيع"،[17] وهدا التميز لا شك انه يزيل حتمية الارتباط ألسببي بين التنمية الاجتماعية ومراحل التصنيع. وبالتالي يمكن لنا من تحقيق التنمية اجتماعياً دون الحاجة إلى الدخول في مراحل التصنيع الثقيل.

للتحديث مراحل، وسلم لد درجات كثيرة، يمكن أن يكون المجتمع "ذوي الشخصية وفي أي فترة زمنية على درجة معينة من درجاته، وهي درجة غير ثابتة، وكما هي قابلة للزيادة والارتفاع، قابلة في نفس الوقت للنقصان والانخفاض"[18] وهو ما دهب إليه الكاتب العربي هشام شرابي بان التحديث هو "سياق التحول الاقتصادي والتكنولوجي كما جرى تاريخيا لأول مرة في أوروبا، يمثل ظاهرة فريدة من نوعها ".[19]

ونزعم أن ظاهرة التحديث على مستوى المجتمع، يمكن أن تبدأ عندما تتوفر الظروف المناسبة لانطلاقها. تكون البداية بسبب فعل فاعل. قد يكون شخصا يحتل مكانة اجتماعية. أو زعيماً سياسيا مثلا، أو قائد عسكريا، أو مصلحا اجتماعيا، أو مغامراً اقتصاديا، شخصا له رؤية للمستقبل، تختلف عن ما هو سائد وله رغبة في قيادة حركة التغيير. وقد يكون الفاعل أكثر شخص جماعة أكثر أو جماعات متعددة قد تكون الجماعة أو الجماعات غير رسمية من بين التي تنتمي للمجتمع المدني وقد تكون الجماعة او الجماعات رسمية الطابع من بين

---

[14]– مالك بن نبي، ترجمة عبد الصبور شاهين، كشكلات الحضارة ميلاد مجتمع، شبكة العلاقات الاجتماعية ج1، دار الفكر –دمشق 2006، ص75.

[15]– عبد الله محمد عبد الرحمن، دراسات في علم الاجتماع 2، دار النهضة العربية للطباعة والنشر بيروت – لبنان، ط1 /2000، ص 122 .

[16]– جهينة سلطان العيسى ومن معه، علم اجتماع التنمية، الاهالي للطباعة والنشر والتوزيع سوريا – دمشق، ط1 /1999، ص 93

[17]– جهينة سلطان العيسى ومن معه، نفس المرجع، ص 93.

[18]– مصطفى عمر التير، دراسة مهداة الى ذكرى أد/ ياسين علي الكبير، التحديث والتحضير والتنمية البشرية، منشورات اكاديمية الدراسات العليا، طرابلس – الجماهيرية العضمى، ط1، 2005، ص 176.

[19]– رابح كعباش، سوسيولوجيا التنمية، مخبر علم الاجتماع للبحث والترجمة، جامعة منتوري – قسنطينة، سنة 2007 ، ص 49.

تلك التي تنتمي للمؤسسات الحكومة. قد تكون الجماعة الداخلية أي تنتمي لنفس المجتمعع وقد تكون خارجية تنتمي إلى مجتمع أخر وقد يتبع الفرد أو الجماعة المؤثرة أسلوب الإقناع، وما يتصل به من شواهد على أهمية وفوائد التغيير، وقد يلجأ الفرد أو الجماعة إلى أسلوب القوة لفرض الرأي والفلسفة، والتغيير.

فخصائص التحديث النتاج تتلون بخصائص المتسببةٌ فيه، ولذلك يمكن التمييز بين أنواع من التحديث...، فالتحديث –كمتغير تابع – قد يكون نتيجة متغير مستقل واحد كالدولة مثلا، ولكن قد يكون هدا المتغير متغيرا متداخلا، فيقع موقعه الوسط، وقد يكون المتغير السابق في الترتيب الزمني هو الزعيم الملهم مثلا، أو فترة زمنية ساد فيها نظام سابق كفترات الاستعمار مثلا وهكذا. ونزعم أيضا أن أثناء المتغيرات المستقلة أو المتداخلة، قد تتغير خلال مسيرة تحديث المجتمع بتغير الحقب الزمنية، فيوجد من يقول بأن السير في طريق التحديث، يقود إلى نفس النتائج بغض النظر عن خلفية السائر ومن زمان سيره. وبعبارة أخرى يوجد من يصر على أن النموذج الوحيد لتحديث المجتمع، ولتحديث الشخصية أو الحداثة هو النموذج الغربي. يمثل هدا الموقف بوضوح ابرز رواد مدرسة التحديث دانيال ليرنر، "في دراسته المشهورة – نهاية المجتمع التقليدي–... وإلى الصدمة التي واجهتها الأقطار العربية في أزمنة مختلفة، التي نتجت عن زحف الغرب الاستعماري على المنطقة ".[20]

وقد بحث **ناتال وروبرتسون** في " الصياغات التصورية حول مفهوم التحديث وقدما الوعي القومي والذاتي للمجتمع الذي يتجه نحو التحديث في النسق الدول، فالتحديث والعصرنة يرتبطان بالمجتمع وليس حسب مؤشرات تحليله، فيتضمن التحديث تقييم وتحقيق أهداف معاً ترتبط بالدرجة الأولى بشكل الدولة (**الصفوة السياسية**) لأجل السير بالتساوي نحو الدول ذات المركز الجيد بمؤشر الثقافة العالمية"،[21] التي يعتبرها الباحث المفتاح الإجرائي لمواجهة نماذج التحديث في المنطقة المراد تنميتها باعتبار التغير مفهوم موضوعي يحتاج إلى تحليل موضوعي نتعرض له بأي اتجاه وأي شكل على العكس من التنمية كمفهوم ذاتي محل استخدام السياسة وعلماء الاجتماع، والتقريب بينهما يحتاج إلى دراسة ميدانية وفق النسق الاجتماعي والاقتصادي والسياسي لدلك المجتمع. وهنا يحتاج إلى خطط وفقا لاحتياجاته طالما لديه رصيداً معرفياً ضخماً يوجه به مساره الاجتماعي بعيدا عن النماذج المتناولة الخارجة عن تطلعاتنا وأهدافنا وفق اختياراتنا. ويعمق مالينوفسكي هذا الاتجاه مؤكدا أن الحاجات الأساسية للفرد وإشباعها ترتبط ارتباطا وثيقا باشتقاق الحاجات ثقافية جديدة وأن هده الحاجات الجديدة لا تتم إلا بإنشاء بيئة جديدة.[22] وتنطلق نظرية التحديث من الافتراض القائم على وجود نظام اجتماعي متشابه لدى جميع الدول النامية يشتمل على أنماط اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية متشابهة، تنحدر نظريات التحديث

---

[20]– مصطفى عمر التير، دراسة مهداة الى دكرى ياسين علي الكبير، التحديث والتحضير والتنمية البشرية، منشورات اكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، الجماهيرية العضمى، ط1، 2005 ، ص179.

[21]– مصطفى عمر التير، دراسة مهداة الى دكرى ياسين علي الكبير، نفس المرجع، ص 94 .

[22]– عبد الغنى عماد، سوسيولوجيا الثقافة – المفاهيم والإشكاليات... من الحداثة إلى العولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت – لبنان، ط2006/1، ص90 .

في علم الاجتماع الغربي – نظريات التحديث تمثل إحدى نماذج علم الاجتماع الأمريكي – من مصدرين رئيسيين يركز احدهما على البعد الثقافي السيكولوجي والآخر على البعد البنيوي للمجتمع.[23] كما يشير تولمان،[24] إلى أن هناك العديد من نظريات التوقع ولكن أكثرها ارتباطا بالسياق الحالي هي نظرية التوقع في مجال الدافعية والتي أثار فيها إلى أن السلوك يتحدد من خلال العديد من العوامل الداخلية والخارجية ، بحيث أوضح إلى أن الميل لأداء فعل معين هو دالة أو محصلة التفاعل ثلاثة أنواع من المتغيرات:

- المتغير الدافعي: الحاجة أو الرغبة في تحقيق هدف .
- المتغير التوقع: الاعتقاد بان فعل ما في موقف معين سوف يؤدي إلى موضوع هدف .
- المتغير الباعث: قيمة الهدف بالنسبة للفرد.

رابعاً : الإطار الفكري العام للمجتمع و تأثيره على إنتاج المعرفة :

إن إمكانية خلق قاعدة أو هيئة سليمة للأفكار الوافدة في مجالات حياتية عدة، تكمن عند مستويات عليا لصنع السياسة العامة واتخاذ القرار في مجتمعنا، ويقصد بالأفكار في الاتجاهات الفكرية العامة أو السائدة مند الاستقلال إلى يومنا هدا، التي توجب النظر بدقة في الجوانب العلمية والتقانة لكل مشروع، أو لكل سلعة تشترى بهدف استخدام الطاقات الوطنية، وتطوير طاقات جديدة عندما لا تكون متوافرة، وتحديد النقص في نظم العلم والتقانة من الناحية العلمية، ولا بد أن تكون القضايا الأساسية التي تحتل مكان الصدارة في تفكير صانعي القرار هي كيفية النهوض بالمشروع على نحو يتيح تطوير الميكانيزم الوطني المتوفر، ونجد أوزاولد يعتبر الإنسان ليس سوى محول للطاقة في شتى صورها، وما اوجد الإنسان من لغة وقوانين، إنتاج، تجارة ودولة سوى تنظيمات يراد بها تحسين تحويل الطاقة الخام إلى طاقة نافعة بأقل قدر ممكن من المفقود.[25]

إن الفكر المحلي التنموي لم يشغل نفسه بموضوع الإعلام التنموي كوسيلة أو وسيط استراتيجي بين الجامعة والمجتمع، حيث تركز الاهتمام داخل الجامعة بمتطلباته البيداغوجيا وأهملت معوقاتها الاندراغوجية ولم يمس الإعلام التنموي إلا مساً خفيفاً، إن لم اقل منعدم ومن الواضح انه لم يدخل في أجندة الجامعة كرسالة داعمة لمستقبلها التنافسي. والحقيقة أن التخطيط البرامجي للاستفادة من الشبكة الاجتماعية على المستويين المحلي والجهوي ثم الوطني، لم يواكب الفكر الاجتماعي الدائر بين مختلف طبقاته، وينبغي أن يؤخذ هنا في الاعتبار حالات التفكك التي وصلت في بعض الحالات إلى الصراع العصبي المحلي، مما أدى إلى غياب الجدية في التخطيط للاستفادة من الاساتذة الباحثين لدعم التعاون في ما بينهم في مجالات العمل الوطني.

إن الإستراتيجية الوطنية للجامعة ينبغي أن تكون على أساس وطني، طالما أنه مشروع وطني، يستهدف تحقيق أهداف وطنية، وهو إلى حد كبير تخطيط استراتيجي معقد، ينبغي أن تسبقه خطوات أساسية في اتجاهات

---

[23]– رابح كعباش، سوسيولوجيا التنمية ، مخبر علم الاجتماع للبحث والترجمة، جامعة منتوري – قسنطينة، سنة 2007، ص 51.

[24]– عبد اللطيف محمد خليفة، الدافعية للانجاز، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، 2000، ص 107.

[25]– عبد الحليم رضا عبد العال، التغير الاجتماعي وهيكلة المجتمعات المعاصرة، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 2005، ص21.

مختلفة، تنظيمية ومالية وبحثية إنتاجية ... الخ، فالفكر الغربي ما لبث أن عدل بعض اتجاهاته في ضوء مظاهر الإخفاق التي اتضحت له. والتحول من إستراتيجية تكثيف رأسمال إلى إستراتجية تكثيف العمل، غير أن تهافت الفكر العربي وفقدان النموذج البديل ما فتئ أن يشكل جوهر الفشل لما يرى من عدم قدرة وسائل الإعلام على تعبئة أفراد المجتمع في اتجاه الأولويات التي تحدد جهود التنمية الوطنية وعلى اعتبارها الجزء الأكبر للأنشطة التنظيمية في المجتمع، والتي تهدف وتُدار في اتجاه التغير والنمو.

وترى ليدتكا، أن الرؤية الممتدة للصيرورة الإستراتيجية تتطلب دمج كلا من التفكير الاستراتيجي والبرمجة الإستراتيجية كنشاطين مرتبطين، وتؤكد أن التفكير الاستراتيجي يتكون من خمسة عناصر أساسية:[26]

أ. **المنظور ألنسقي**: بمعنى امتلاك تصور دهني واضح عن مجموع النسق القيمي للأفراد داخل الجامعة، حتى يتمكن المجتمع من الاستجابة بمرونة متطلبات الجامعة. وفق قانون العرض والطلب، فانه يتعين أن يكون لها منفذ نحو المدخلات المرنة للتفاعل العناصر مع بعضها البعض.

ب. **المنهجية القائمة على الافتراض**: والمرتبطة بصيرورة حل المشاكل كمبدأ في التفكير الاستراتيجي بتحليل أو بالحدس فكليهما نمط علمي للظاهرة تبعاً للحاجة .

ج. **القصدية الإستراتيجية** : أن يكون هذا التفكير متجدرا في تاريخ المنظمة ومحيطها، وقادراً على فهم الموارد والجاحات والإخفاقات الماضية. وقد أشار فليب كبيَ(PHILIPE Cabin)" على أهمية المنظمات والهيئات الوسيطة في تنظيم وتهدئة الحقل الاجتماعي بمختلف تياراته الفكرية". [27]

د. **المنظور الزمني**: يتطلب التفكير الاستراتيجي ضرورة الأخذ بعين الاعتبار ماض وحاضر بنية المجتمع ومستقبله ويعتقد هندي أن الأفراد بحاجة في نفس الوقت إلى شعور بالاستمرارية تجاه الماضي وشعور التوجه نحو المستقبل ودلك للمحافظة على الانطباع لديهم بإمكانية التحكم في المستقبل .

هـ. **التناول ألاستشرافي وإدارة الأعمال** : ينصب اهتمام التناول ألاستشرافي في دراسة موضوع المستقبل بطرح نظرة جديدة وأصيلة في فهم الميكانيزمات الزمنية. وتأثيراتها العملية في ميدان المناجمنت، فتصور المستقبل في حد ذاته قطيعة مع التصور الذي كان سائدا ورائجا، فالاستشراف هو رؤية شاملة تهدف إلى تحقيق عمل أو نشاط محلي. ونجد هدا الإشراف كما أشار إليه مصطفى بتفنوشت في قيمتين مهمتين

---

[26]–سعيد لوصيف، فكر ومجتمع، فصلية محكمة تصدر عن: طاكسيج.كوم للدراسات والنشر والتوزيع،العدد الثاني/ افريل 2009، ص ص 91 95

[27]–PHILIPE Cabin, Communication States of Knowledge, éditions human sciences France 1998 .p201-202.

لمواجهة الظاهرة الاجتماعية – كما عرفها فريدمان توني بأنها نتاج إرادة [28]– والتي قسمة الإنسان إلى محافظ ومصرف ومواجهة هاذين القيمتين ينتهي بإمكانية التغير الاجتماعي.[29] دون تجاهل المشاركة الشعبية كما بين دلك كمال الأغا في عناصر المعوقات الادارية للتنمية الاجتماعية.[30]

1– مقاربة قانونية:[31]

تطبيقا لهذا الاختيار الاستراتيجي، سجلت مديرية شبكات وأنظمة الإعلام والاتصال الجامعية من جهتها، ضمن "الأهداف الإستراتيجية لسنوات 2007– 2008 – 2009"، برنامجين وطنيين هما:

– إعداد نظام الإعلام الشامل للقطاع.

–الانطلاق في المشروع الوطني للتعليم عن بعد، كدعم للتعليم الحضوري.

من الناحية العملية، حددت المادة 10 من القانون رقم 08–05، أربع وثلاثون (34) برنامجا وطنيا للبحث العلمي تمثل المحاور، الأهداف والأولويات الكبرى للسياسة الوطنية للبحث والتنمية. يعتبر الإنطاق الفعلي للبرامج الوطنية للبحث، أولوية كبرى بالنسبة للمديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي التي حددت أكثر من مائتي (200) خبير في مختلف المجالات عملوا على تطوير مضمون البرامج التي سيتم عرضها قريبا لدعوة الباحثين للمشاركة، وتم كذلك تصنيف الأهداف العلمية للفترة الخماسية 2008–2012 حسب الميادين الاجتماعية والاقتصادية الكبرى للبحث.

2– مقاربة أخلاقية:

إن استعراض الجوانب الاجتماعية والأخلاقية ضرورة يجب الإشارة إليها لما لها وعليها من اثر اتجاه الجامعة، وبالتالي فإنها تحتاج إلى إصدار أحكام وعمل خيارات وانجاز أهداف وفق سلوكيات ذات بعد أخلاقي واجتماعي. الأمر الذي يتحتم مراعاته لكي تكون الجامعة فاعلة سواء على المستوى الإنساني الاجتماعي أو التكنولوجي. ولمناقشة هدا المبحث ينبغي التعرض لجوانب تتضمن المسؤولية الأخلاقية والاجتماعية:

أ. **التخطيط**: هو الأسلوب العلمي والمنهجي الواعي الذي تعتمده الجامعة لإدارة مواردها وتحقيق أهدافها، وبما يساهم في تطويرها وبقائها في بيئة منافسة. ويعود تطور فلسفة التخطيط بشكل كبير في السنوات الأخيرة إلى ازدياد قدرة الجامعة على التعامل بالمعلومات الموجهة لها، وفي هذا الإطار يعطي التخطيط للجامعة مشروعية عملها وأخلاقية تصرفاتها في مواردها،[32] وفي إطار يخدم جميع فئات المجتمع وفق دراسة التخطيط ذاته من

---

[28]–D'Alain bentolila, les entremets Nathan sous la direction, école et modernités, édition et magueme dophie, baorzn , constants, l'année 99, P 63.

[29]–MOSTAFA Boutefnouchet, société et modernité les principes du changement social l'année 2004, édition : 4.03.4516 , p21.

[30]– محمد عبد الفتاح محمد، الاسس النظرية للتنمية الاجتماعية في اطار الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث. مصر، 2005، ص83 .

(31) –www.mesrs.dz .date le24-03-2010 .

[32]–طاهر محسن منصور الغالبي، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال، دار وائل للنشر الاردن – عمان ، ط 1/ 2005، ص 308.

خلال متخصصين يقومون بدراسة الخطط، خوفا من أن تثير هده الأخيرة ردود فعل سلبية فيما يتعلق بالجوانب الاجتماعية والسلوكية والعلاقات العامة مع فئات المجتمع المختلة .

ب. **التنظيم**: في إطار هدا المفهوم يمكن أن تعزز الجامعة العديد من الأدوار والفعاليات التي يجب أن تعالج بحكمة وعدالة وموضوعية ومسؤولية مقبولة، مثلاً في توزيع الأدوار والصلاحيات والمسؤوليات في أطر عواقب السبب والنتيجة،[33] وهدا باليات توجِد وحدات أو هيئات أو لجان في الهيكل التنظيمي تقوم بدور حلقات وصل بين المنظمة ومختلف الجهات الخارجية، بحيث تستطيع رسم صور حقيقة لمحيطها، وتكون معبرة موضوعيا عن حقيقية العمل في الجامعة.

ج. **التوجيه**: لوظيفة التوجه أهمية كبيرة في الجامعة، حيث يمكن أن تعطي للمجتمع خصوصيتها وتقاليدها ويدخل في هدا الإطار أساليب وطرق القيادة وكدا أساليب التحفيز المستخدمة"[34]– من قبل المؤسسة الجامعية – والمثال الأبرز وهو التوجه نحو نظام LMD، ويتجلي في قدر التأثير وفق تنسيق العمل بطرق مختلفة برفع الروح المعنوية للعاملين من أساتذة وإداريين والمتمدرسين. حتى تتمكن من إكتشاف وتحديد الوظائف التي عانت منها وحدات المجتمع، في القدرات والكفاءات والمواهب وتسعى إلى ردم هده الفجوة مبكراً .

د. **الرقابة**: تُعد الرقابة على كميات الإنتاج ونوعيته، ورقابة السلوكيات من الأمور الرئيسة التي تشغل بال الإدارة في أي مستوى من مستوياتها، فهي تتسم بالشمولية لتُطَال مختلف عمليات النظام من مدخلات إلى مخرجات وفق نموج الرقابة اللامركزية لأجل تنمية روح الحوار والمناقشة بمختلف الإجراءات،[35] والنتائج من قبل المعنيين مباشرة أو المهتمين بشكل غير مباشر .

ه. **الإستراتيجية**: تمثل الإستراتيجية منظور متكامل يتجسد بوضع شمولية لغرض تحقيق أهداف المجتمع. بوضع أجندة عمل وفق رؤية معينة تقوم الجهة المختصة بفحص، وتحليل بيئة المؤسسة الداخلية والخارجية لغرض فرز الفرص والتهديدات في البيئة الخارجية والقوة والضعف في بيئتها الداخلية.[36] ومن هنا يتم تطوير الخيارات الإستراتيجية لغرض التنفيذ ومن ثم التطوير وتحسين وضعها التنافسي العام. كما لا نغفل الإطار المكاني للمؤسسة الجامعية باعتباره المفهوم المفتاحي لأي إستراتيجية تراعي هدا الارتباط بين – الفرد، الجماعة، المجتمع – فالجماعة تخضع لشروط تنظم التعاون في تجاذب المجتمع دون إقصاء معطياته والمجسدة في تنظيمات خاضعة لنظام العمل.[37]

---

[33]–طاهر محسن منصور الغالبي، نفس المرجع، ص 312 .

[34]–طاهر محسن منصور الغالبي، نفس المرجع، ص 317.

[35]–طاهر محسن منصور الغالبي، نفس المرجع، ص 322 .

[36]–طاهر محسن منصور الغالبي ، المسؤولية الاجتماعية و أخلاقيات الأعمال ، دار وائل للنشر الاردن – عمان ، ط 1/ 2005، ص 326 .

[37] –GERARD Mendel , construire le se,es de sa vie, une anthropologie des valeurs , la découverte paris XIIe , l'année 2004, p192 193.

"فتتسم الرسالة العلمية أو الجامعية بأنها ذات مهمة محددة وخاصة إذا كانت من اجل الحصول على درجة علمية، فهي مرتبطة بالفكر والتعليم وتطوير معرفة جديدة ".[38]

خامساً : حاجات التغيير وحتمية الاتساق :

التغير يمر عن طريق ثورة – نموذج ابن خلدون – بغية اختزال الزمن والتغير الجدري أو بعبارة أخرى كيفية تزاوج الدين بالسياسة لأحداث تغير في النسق الاجتماعي. فالثورة من منظور سوسيولوجي تعني التغير الجوهري المفاجئ في الأوضاع السياسة والاجتماعية للدولة. [39]

فالتغير ظاهرة موجودة في كل المستويات الموجودة في المادة الحية، وكذلك الحياة الاجتماعية، أي أن نسق اجتماعي يحتوي على نوعين من العمليات، الأولى تعمل على الحفاظ عليه وضمان استمراره كالتنشئة الاجتماعية والضبط الاجتماعي ونقل الإرث الثقافي من السلف إلى الخلف والثانية تعمل على تبديله وتغيره إبتداءً بالتعديل وانتهاء بالثورة، فلابد من النظر إلى وجهي الصورة .الثبات في الحركة والحركة في الثبات وهذا ما يعبر عنه عادة بان النسق الاجتماعي " متوازن وديناميكي " أو "نوع من وحدة وصراع المتضادات.[40]

"فالقيم الحقيقة الوحيدة بنظر عالم الاجتماع هي دائما قيم مجتمع مخصوص، إنها المثل التي تتخذها جماعة من الجماعات وتنتسب إليها، فالقيم والحالة هذه خاصة بمجتمع بعينه و بفترة زمنية تاريخية ، لان القيم تتغير في الزمان و تتغير من مجتمع لأخر".[41]

معظم التغيرات التي نشهدها الآن حدثت بفعل الثورات التكنولوجية في النقل والاتصال وصناعة المعلومات، إن عملية ضغط القوت والمكان بهده الصورة المذهلة – والمفزعة أحيانا – من خلال الانترنيت أحضرت العالم كله بين مرأى و مشهد إنسان القرن ال21، وقد فتحت له الباب على مصراعيه ليحلم أحلاما أكثر اتساعا ليست محدد بمكان معين بل مخترقة لجميع البنى التحتية أكانت اجتماعية اقتصادية أو سياسية. ومن أجل تحقيق تلك الأحلام العالمية يسعى إلى الإعادة التنظيمية لهيكلة المؤسسات العالمية. ولكنه في زحمة هذا السعي، نتجاهل وننسى النتائج غير المرغوبة. ننسى أن هناك أثار غير محمودة تتمثل في التلوث البيئي، واتساع فجوة الرواتب، وازدياد الاشتباكات والصدمات الاجتماعية، وحتى التطهير العرقي والديني.[42] فقبل مرحلة العولمة، كانت الدول تؤمن بسياسة الاستقلال الاقتصادي، المنتهجة إستراتيجية mercantilism وهي استراتيجة

---

[38]–سمير عبد القادر جاد/مراجعة مصطفى حسين باهي، إستراتيجية الأبحاث العلمية والرسائل الجامعية، الدار العالمية للنشر والتوزيع، مصر، ط1، 2007 ، ص 11.

[39]–ابن حليمة صحراوي، التغير الاجتماعي من منظور ابن خلدون الثورة انموذج للتغير. مجلة العوم الاجتماعية. العدد2/1 ن جامعة مستغانم .سنة 2006 . ص 7.

[40]–بن حليمة صحراوي، نفس المرجع، ص ص 8-9.

[41]–عبد الغني عماد، سوسيولوجيا الثقافة المفاهيم الإشكاليات..من الحداثة إلى العولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان، 2001، ص 140.

[42]–ابو الحسن عبد الموجود ابراهيم اوزيد، التنمية الاجتماعية وحقوق الإنسان، المكتب الجامعي الحديث بأسوان.سنة 2009، ص 320.

تعتمد على حماية الداخل من الخارج – حماية الذات – ولكنها للأسف باءت بالفشل والتي وقعت فيها معظم دول العالم الثالث.[43] ورداً على دلك تحولت الكثير من الدول إلى التحرر الاقتصادي. البعض منها كان راغبا في دبك والبعض الأخر كان مضغوطا من قبل صندوق النقد الدولي. لقد كان للأخير دور كبير في تحويل حكومات كثيرة من الاعتماد على الذات إلى الاندماج والتشابك مع دول أخرى، فصارت التجارة غولا مكتسحا للحدود والقيود وصار الاعتماد على المنابع الخارجية وما تقدمه من مواد خام وأسواق وخبرات أمراً واقعاً وسهلاً. مما جعل التغيير حاجة حتمية ولا يمكن ضبط إيقاعه من داخل المجتمع إلا للدول القادرة والفاعلة ولا يمكن أن يتم إلا بالمشاركة المتوازنة بين الدولة – الجامعة – والمجتمع – المؤسسات والتنظيمات–. وعليه ينبغي التقدم بأفكار جديدة في النسق الاجتماعي الكائن بهدف تطوير وتحسين أحوال الناس وتوفير الخير الاجتماعي لهم، فهو إدا تحدي حقيقي لنضوب الطاقة خصوصا تزامنت مع سقوط المدارس الفكرية المختلفة: الماركسية الكلاسيكية ونظريات التبعية والتخلف. وظهور فكرة ما يسمى "بالتمثيل الثقافي في عملية التحديث عندما تمر ثقافة شعب ما ببعض المتغيرات في اتجاه التماثل او التشابه مع ثقافة شعب آخر".[44] وفي دراسة أخر تشير إلى أن الثقافية التكيفية تتغير وتتميز مثلها مثل الكائنات الحية"،[45] كما بين اوغسجت كونت بتعريفه لعلم الاجتماع بعلم الأحياء الاجتماعية. ويمكن لنا تبيان أن "التغير الاجتماعي يقترن بالتغير التربوي، ويرتبط به ارتباطاً وثيقاً ويتناسب معه طردياً، فما إن يحدث تغير اجتماعي إلا يكون سببا في إحداث تغير تربوي، وما يطرح من تغير تربوي أو يستجد إلا ويكون سبباً في تغير المفاهيم الاجتماعية، وتعديل السلوك وتثبيت بعض القيم، والتخلي عن بعض المفاهيم والعادات، وازدياد الثقافة، وتوسيع مدارك المجتمع ووعيهم ".[46]

---

[43]– ابو الحسن عبد الموجود ابراهيم اوزيد ، نفس المرجع ، ص 323.

[44]– السيد عبد العاطي السيد، المجتمع والثقافة والشخصية، دراسة في علم الاجتماع الثقافي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2003 ، ص 73 .

[45]– سامية حسين الساعاتي، الثقافة والشخصية " بحث في علم الاجتماع الثقافي "، دار النهضة العربية، بيروت، ط 2، 1983، ص 77.

[46]– احمد محمد الطيب، اصول التربية، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، ص97.

خاتمــة:

إن العطاء الحضاري إختباري ليس إجباري، فكل حضارة تنتقي من الحضارة الأخرى ما تراه ينقصها وفقا لطبيعة نمط مسيرة التغيرات اللاحقة بها، تاريخيا واقتصاديا، والتي هي في صالح نموها إما إدخال عناصر حضارية إجباراً على حضارة ما أو اختياراً. مع قدرة وكفاءة التكيف مع هذا الاختيار. ففي كلتا الحالتين، ينتهي بها لا محالة برفض العنصر الدخيل على وحدات دلك المجتمع – في النسيج الحضاري العام –، والتاريخ يشهد ما قامت بها الحضارة العباسية، عندما أحيت الفلسفة الاغريقة والعلوم الفارسية والهندية، ونقلت هدا التراث الحضاري خلال العصور الوسطى إلى الأندلس على يد المتحررين من التعصب العنصري والديني .

وها هي الآن أوربا في أوج عطائها وهيمنتها الحضارية على دول حوض البحر المتوسط، ونتيجة للابتعاد عن الفكر المرجعي المتسلط، الذي يعتبر الرأي الواحد هو اللازم إتباعه في التمسك بالأفكار وروح الحوار والمناقشة وتقبل الآخر هي القيمة الملزمة في نمو الحضارة. بالارتكاز على أربع نقاط التي أراها إجرائية لفهم الهيكل الجديدة لجامعتنا ومن ثم مجتمعنا – التاريخ، النظام السياسي، الاقتصاد والدين .

وعلى كل فإن هذا العمل المتواضع يبقى عملا بشريا لا يخلو من نقائص، رغم كل ما بذله الباحث في سبيل تقديم عمل مرضي (منهجيا ومعرفيا)، ولذلك فإنه يرحب في هذا الإطار بكل نقد علمي من شأنه أن يصوبه ويثريه أكثر، كما يرجو أن يكون هذا البحث مقدمة البحوث أكثر شمولاً.